الأسباب الرئيسة لازمات الحدود في افريقيا - دراسة في الجغرافية السياسية

أ.د. هاشم كاظم صبيخي

جامعة ميسان/ كلية التربية

الباحث: علي ماجد والي

المستخلص:

تمثل النزاعات الحدودية في أفريقيا تهديدا كبيرا للأمن والاستقرار الإقليمي إذ إن قضية أمن الحدود في أفريقيا إحدى القضايا المحورية التي تشكل ركيزة أساسيةً في إطار قضايا الأمن والسلام على مستوى القارة ككُل وتتسم هذه القضية بتعقيداتها التاريخية والجغرافية والاجتماعية ما يجعلها عاملاً حاسما في استقرار الدول الأفريقية أو اضطرابها فضلا عن التحديات المرتبطة بأمن الحدود التي تشمل النزاعات المسلحة وانتشار الجماعات الإرهابية، وتهريب البشر والأسلحة، والهجرة غير الشرعية، واستنزاف الموارد الطبيعية، ويمكن التخفيف من حدة هذه التداعيات من خلال تعزيز التعاون الإقليمي، وتعزيز مقومات التنمية الاقتصادية وتشجيع الحوار السياسي بين الدول وتكاتف المنظمات الإقليمية والدولية لتحقيق السلام والاستقرار بالقارة.

Abstract:

Border conflicts in Africa represent a major threat to regional security and stability. The issue of border security in Africa is one of the pivotal issues that constitute a fundamental pillar within the framework of security and peace issues at the continental level as a whole. This issue is characterized by its historical, geographical, and social complexities, making it a decisive factor in the stability or instability of African countries, in addition to the challenges associated with border security, which include armed conflicts, the spread of terrorist groups, human and arms smuggling, illegal immigration, and the depletion of natural resources. The severity of these repercussions can be mitigated by strengthening regional cooperation, enhancing the foundations of economic development, encouraging political dialogue between countries, and the cooperation of regional and international organizations to achieve peace and stability on the continent

المقدمة:

شهدت القارة الافريقية أكثر من ٣٢ نزاعا حدوديا خلال ٥٠ عاما تحول معظمها الى مواجهات مسلحة ازهقت مئات الالاف من الضحايا ورغم نجاح جهود الوساطة والتحكم الدوليين في حل جزء من تلك الخلافات لا تزال العديد من الحدود الافريقية تعيش حالة من التوتر الصامت بسبب الطبيعة المعقدة لتلك الصراعات واتساع الفجوة بين الأطراف المتخاصمة وتلعب التغيرات المستمرة التي تؤثر في خريطة المعالم الاستراتيجية داخل القارة واكتشاف النفط والغاز في تأجيج بعض الصراعات الحدودية الخامدة، تعد الحدود الافريقية التي تفصل بين دول القارة من أكثر الحدود هشاشتا بسبب ضعف الحكومات على ادارتها، تضم القارة حدودا تمتد بطول ٨٠ ألف كيلومتر من الحدود الدولية تمتاز هذه الحدود بضعف الحماية فزادت من انتشار التنظيمات المتطرفة وعمليات التهريب والتجارة غير الشرعية التي تهدد امن الدول والمواطنين في افريقيا، ومن المظاهر السلبية التي تهدد امن الحدود وبالتالي امن الدولة والمجتمع انتشار الأسلحة عبر الحدود التي تستخدمها جماعات مسلحة وتنظيمات تمارس الجريمة المنظمة يسلط البحث الضوء على اهم الأسباب الرئيسة التي تهدد امن الحدود في الدول الافريقية والمشكلات المترتبة عليه، يعد تقسيم إفريقيا وترسيم حدودها بين القوى الاستعمارية الذي يفتقد للمعرفة بالجغرافيا والتاريخ والتركيبة السكانية والعرقية والدينية وطبيعة التقاليد والأعراف المتبعة فضلا عن هو التنافس على الموارد والمواقع الاستراتيجية أحد تجليات هذا الجهل المركب بالجغرافيا والمجتمع الإفريقي اذ كان ينظر الأوروبيون للأفارقة باعتبارهم عبيدا يمكن استغلالهم والاستفادة منهم لتنمية مصالحهم[١] تؤدي الصراعات المسلحة الى اجبار السكان على النزوح من مناطق الصراع إلى مناطق أكثر أمانا مما ينتج عنه أزمات إنسانية حادة فضلا عن تدفق اللاجئين عبر الحدود بطرق غير مشروعة، سواء إلى داخل الحدود الإقليمية أو إلى الدول الاخر ما يؤثر على الاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي للدول المستقبلة وهو ما تعاني منه أغلب دول القارة مثل نيجيريا، وإثيوبيا، والكونغو، السودان كُلٌّ ذلك يعد من تداعيات النزاعات الحدودية على الأمن والاستقرار الإقليمي، فضلا عن أنها تُغذِّي الصراعات الأثنية والعرقية على حدود الدول[٢].

الإطار النظري للدراسة

أولا مشكلة البحث: تأتي المشكلة من خلال التساؤلات التي تطرح على النحو الاتي

---

(١) شادي إبراهيم الحدود البينية والصراعات في افريقيا الجذور والظواهر، ٢٠٢٣، منشور على الرابط https://aljazeera.net/amp/news/

(٢) أسماء حسن، تأثير النزاعات الحدودية في افريقيا على الامن القومي الإقليمي وحدة الدراسات الافريقية، ٢٠٢٤، منشور على الرابط https://shafcenter.org/

١- هل هناك أسباب رئيسية تهدد امن الحدود بين الدول الافريقية

٢- كيف تؤثر المشكلات الحدودية على امن الدولة والمجتمع

فرضية البحث:

تأتي الفرضية للإجابة عن التساؤلات في المشكلة الرئيسة هل هناك أسباب رئيسة تهدد امن الحدود في دول القارة الافريقية وتؤدي انتشار التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة وعمليات التهريب ونهب واستغلال الموارد، فضلا عن التأثير المباشر على امن الدول ومصالحها وعلاقاتها مع دول جوارها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على اهم المشكلات والنزاعات الحدودية في القارة ودور الاستعمار الأوربي في خلق هذه المشكلات على المناطق الحدودية ذات التداخل القبلي بين دول القارة فضلا عن وجود الثروات المعدنية والنفط التي تعد مصادر اقتصادية للدول فأصبحت هذه المناطق تمثل مناطق صراع وهيمنة بين الدول المتجاورة مما ينذر بتطور النزاعات مستقبلا.

هدف البحث

يهدف البحث الى الوقوف على طبيعة المشكلات الحدودية بين الدول الافريقية والتحقق في طبيعة أسبابها التي تسبب صراعات مسلحة بين الدول بغية التوصل الى حلول مستدامة ترضي الدول المتخاصمة من اجل تحقيق الامن والسلام في تلك القارة.

منهجية الدراسة:

اعتمد البحث على المنهج التاريخي في انتشار الأسباب التي تهدد امن الحدود في دول افريقيا ومنهج تحليل القوى اذ ان الدول القوية التي تحكم حدودها تقلل من انتشار اعمال التهريب والجريمة المنظمة وجعل المناطق الحدودية مناطق توتر بين الدول اما الدول الهشة تصبح فريسة لنشاط الجماعات المسلحة وعمليات النهب والتهريب.

حدود منطقة الدراسة

تعد قارة افريقيا ثاني أكبر قارة في العالم من حيث المساحة بعد قارة اسيا تقع بين دائرتي عرض ٣٧° شمالا – ٣٥° جنوبا وبين خطي طول ١٧،٥°غربا – ٥١،٥° شرقا هذا يعني ان معظم قارة افريقيا يقع في النصف الشرقي من الكرة الأرضية.

أولا المظاهر التي تهدد امن الحدود في افريقيا:

يعد الإرهاب الدولي من اخطر ما يهدد المجتمع الدولي فلم يعد هذا المفهوم تقليدي يقتصر على اعمال العنف اذ تعددت أساليب الإرهاب فظهر الإرهاب الالكتروني باستخدام الوسائل الالكترونية التي تستخدم في التواصل بين الإرهابيين وتبادل المعلومات ونشر وترويج الأفكار المتطرف التي تحرض على العنف فضلا عن ذلك دور الاعلام الذي يلعبه في تغذية ودعم ظهور العنف الإرهابي والتطرف من خلال تسويق الإرهابيين له عن طريق نشر العمليات الإرهابية التي يقومون بتنفيذها وتوظيف الاعلام في تضليل الأجهزة الأمنية واكتساب السيطرة على الراي العام[١] تعد قضية أمن الحدود في القارة الأفريقية التي تحظى بقدر كبير من الاهتمام الدولي فعلى سبيل المثال نشر منتدى ميونخ للأمن في منتصف عام ٢٠١٩م تقريراً حمل اسم الأمن العابر للحدود نالت فيه القارة الأفريقية قسطاً كبيراً من التركيز اذ اعتبرها التقرير من بين المناطق الأكثر هشاشة على مستوى العالم، وذلك بمعيار عجز الحدود الدولية عن تقديم الحد الأدنى من الوظائف الطبيعية لهذه الحدود وفي مقدمتها الوظائف الأمنية[٢] وقد أشارت النسبة الأكبر من مؤشرات التقرير إلى انتشار ظاهرة الخروقات الحدودية في القارة الأفريقية والتي تضم أقاليم أكثر من دولة تعجز الحدود الفاصلة بينها عن القيام بأي أدوار فعالة، وهي الظاهرة الآخذة في الانتشار في السنوات الأخيرة اذ أصبحت تتركز في منطقتي الساحل الأفريقي والقرن الأفريقي، فضلا عن بعض المناطق في شمال القارة، وفي إقليم البحيرات العظمي في وسط القارة الأفريقية[٣] وتعد النزاعات الحدودية في افريقيا من ابرز التحديات التي تواجه الامن القومي الإقليمي، وتعاني العديد من دول القارة الافريقية توترات حدودية ناتجة عن تقسيم الاستعمار غير العادل الامر الذي أدى بدوره الى حدوث النزاعات الحدودية وسببت هذه النزاعات تأجيج التوترات بين الدول المتجاورة وزيادة التهديدات الأمنية عبر الحدود ما انعكسا سلبا على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك عدم الاستقرار الناجم من النزاعات تدفق النازحين واللاجئين داخل القارة، فضلا عن النزاعات الحدودية تجعل البيئة خصبة لنشاط الجماعات

(١) شريف عبد الحميد حسن رمضان، الإرهاب الدولي أسبابه وطرق مكافحته في القانون الدولي والفقه الإسلامي دراسة مقارنة، بحث منشور، مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا، العدد ٣١، مج٣، ٢٠١٦، ص١١٠٩.

(٢) احمد امل، مصدر سابق، ص٢٨٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٩٠.

الإرهابية والتنظيمات المسلحة العابرة للحدود التي تستغل الفوضى والانقسام الداخلي لزيادة نشاطها الذي يفاقم التحديات الأمنية ويهدد الاستقرار الإقليمي[١] في الحاضر والمستقبل.

وتقسم مهددات أمن الحدود في الدول الأفريقية كما يأتي:

١- انتشار الجماعات الإرهابية عبر الحدود في افريقيا:

تعد القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم التي تعاني من الإرهاب إذ تضم حوالي (٦٤) منظمة وجماعة إرهابية ينتشر معظمها في شرق القارة وفي منطقة الساحل الصحراوي، من حيث أسباب الظهور والانتشار تناولت أبحاث ودراسات كثيرة التغيرات النوعية التي طرأت على ظاهرة الإرهاب بالقارة الإفريقية فضلا عن الهيكلية التنظيمية للجماعات الإرهابية وتمركزها وطبيعتها التي يغلب على معظمها الطابع العقائدي، وفي مواضع أخرى ركزت بعض الدراسات على الأليات وجهود المواجهة وكيفية إجهاض فاعليات تلك الجماعات[٢] وقد تم تعريف الإرهاب على انه كل فعل من أفعال العنف او التهديد به أيا كانت بواعثه او اغراضه يقع تنفيذا لمشروع اجرامي فردي او جماعي ويهدف الى القاء الرعب بين الناس او ترويعهم بإيذائهم او تعريض حياتهم او اعراضهم او حرياتهم او امنهم او حقوقهم للخطر او الحاق الضرر بالبيئة او بأحد المرافق او الأملاك العامة والخاصة او احتلالها او الاستيلاء عليها او تعرض الموارد الوطنية ومرافق الدولة ومؤسساتها للخطر او تهديد الوحدة السياسية او سيادة الدولة المستقلة[٣] ما يجدر الإشارة اليه ارتباط الجماعات الإرهابية الداخلية بالمنظمات الإرهابية في دول العالم يعد من اهم بواعث الإرهاب وخاصة ان هذه المنظمات تعمل لحساب الدول الموجودة فيها ومصالحها او لحساب دول أخرى[٤] وعدم قدرة الأجهزة الأمنية وقوات حماية الحدود في القضاء على الإرهاب ومنع تسلل الإرهابيين عبر الحدود يعد هذا السبب احد بواعث الإرهاب[٥] ظل ضعف الحدود الإقليمية سيد الموقف في وسط و شرق افريقيا الذي جر معه التحديات الخارجية والداخلية زمناً طويلاً ومنذ ستينيات القرن العشرين، كان التحدي الخارجي ممثلاً بالمطالبات التحريرية والوحدوية التي أطلقتها الكثير من الدول

(١) اساء حسن، تأثيرات النزاعات الحدودية في افريقيا على الامن القومي الإقليمي، تقرير وحدة الدراسات الافريقية، مركز شاف لتحليل الازمات والدراسات المستقبلية، ٢٠٢٤، ص١.

(٢) نهاد احمد عبد الصمد، الإرهاب وتحديات التنمية المستدامة في منطقة القرن الافريقي، مقال سياسي واقتصادي، مجلة السياسة والاقتصاد، ٢٠١٩، منشور على الانترنيت، https://jocu.journals.ekb.eg/artic.

(٣) عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الإرهابية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٢٦.

(٤) مؤتمر الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربي واليمن، نيويورك، ٢٠٠٩، ص١١١.

(٥) نعمة علي حسين، مشكلة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٨٤، ص٢٣.

الافريقية مثل الصومال ضد جيرانها في كينيا واثيوبيا وجيبوتي بينما كان تقرير المصير محور الصراعات الانفصالية في جنوب السودان وارتيريا[١] وقد ظلت قضايا الأرض والأمن رموزاً على ضعف الدولة ضمن مزيج من الأشكال الجديدة والقديمة وتظل منطقة شرق أفريقيا مسرحاً للنزاع حول تعريف الإقليم والدولة والأمة، وما ينتج عن ذلك من سلسلة جديدة لمظاهر انعدام الأمن الإقليمي، وما لذلك من انعكاسات على سبل العيش البشري وعلى إمكانيات الحياة الاقتصادية وتنامي ظاهر الإرهاب[٢] اذ تتعدد أنواع الإرهاب وفقا لطبيعة الاعمال الاجرامية المرتكبة وينقسم الإرهاب الى قسمين الإرهاب الفردي وإرهاب الدولة، اما من حيث النطاق الإقليمي إرهاب داخلي وإرهاب دولي وعلى أساس وسائل الاستخدام في العمليات الإرهابية فنهاك الإرهاب النووي والبيولوجي والكيميائي فضلا عن الأهداف المراد تحقيقها من الإرهاب السياسي والإرهاب الاقتصادي والإرهاب الاجتماعي، وهناك إرهاب وقت السلم واخر وقت النزاعات المسلحة استنادا الى معيار الزمن[٣].

يعد مفهوم مكافحة الإرهاب وفقا لما ورد في اطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨/ سبتمبر ٢٠٠٦م بمثابة أداة عالمية لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب وتبني الدول الأعضاء استراتيجية مشتركة لمواجهة الإرهاب تعد قضية الإرهاب العابر للحدود احد ابرز القضايا ذات الطبيعة المركزية في القارة الافريقية الذي يشكل ابرز التحديات الأمنية لمواجهة النظام الإقليمي الافريقي، وتنامي ظاهرة الإرهاب العابر للحدود اذ باتت أنشطة الجماعات الإرهابية غير قاصرة على الحدود السياسية للدول الافريقية فحسب فأصبحت عابرة للحدود مثل (حركة الشباب المجاهد في إقليم شرق افريقيا وجماعة بوكو حرام في إقليم غرب ووسط افريقيا وجيش الرب للمقاومة في إقليم وسط افريقيا وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي وغيرها)[٤] تعد الحرب الاهلية السودانية من بين اهم الصراعات الإقليمية التي شهدتها تسعينيات القرن العشرين فقد كان لها الحدث الأكبر في تدهور الحياة الإنسانية جاء الصراع بين الشمال والجنوب تعبيرا عن تداخل الأسباب الإقليمية والسياسية والاقتصادية والدينية للنزاعات

)1(A. C. McEwen, Imernational Boundaries of Fast Africa (Oxford Clarendon, 1971) Christopher Clapham, "Boundary and Temitory in the Horn of Africa, in African Boundaries: Borriers, Conduits, and Oppornmiries, edited by Paul Nugent and A. 1. Asiwaju (London: Pinter, 1996), pp. 237.

(2) Lionel Cliffe, "Regional Dimensions of Conflict in the Third World Quarterly 20, no.1 (1999): 89-111 Horn of Africa.

(٣) إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠، ص١٩.

(٤) محمود زكريا محمود إبراهيم، مكافحة الإرهاب العابر للحدود في افريقيا، مركز فاروس للاستشارة والدراسات الاستراتيجية، منشور على الانترنيت، ٢٠٢١، الصفحة الرئيسية.

التي اتسمت بها الدولة السودانية وتأثيرها على المعاناة البشرية[١] وفيما يتعلق بنشاط التنظيمات الإرهابية في قارة أفريقيا أعداداً متزايدة من المقاتلين سواء القادمين من مناطق خارجية كالشرق الأوسط، أو المتنقلين بين الدول الأفريقية لم يكن وصول هذه التدفقات من المقاتلين ممكناً من دون استغلال حالة العجز الكامل في بعض مناطق الحدود الدولية وضبط حركة هؤلاء المقاتلين في عام ٢٠١٧م أعرب الاتحاد الأفريقي عن قلقه بشأن وصول أعداد كبيرة من المقاتلين في ساحات القتال من الشرق الأوسط للقارة الأفريقية، مقدراً عددهم بنحو ٦٠٠٠ من حاملي الجنسيات الأفريقية المختلفة قادمين من ساحة القتال السورية والذين أعيد نشرهم في عدد من الجبهات على امتداد الساحل الأفريقي[٢].

وأضيف بعدا جديد لمفهوم المقاتلين الأجانب في القارة الأفريقية من خلال تمكن التنظيمات الإرهابية عبر أدواتها الدعائية من استقدام المقاتلين من دول الجوار في القارة الأفريقية والتي لا تشهد نشاطاً يذكر للتنظيمات الإرهابية، فعلى سبيل المثال انضم عدد من المقاتلين من السنغال عام ٢٠١٨م لكتيبة الفرقان إحدى فروع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي أحد أهم التنظيمات الناشطة في الساحل الأفريقي ومن شأن هذه الظاهرة حال تصاعدها أن تضمن إمداداً مستمراً بالمقاتلين للتنظيمات الإرهابية يعوض ما تفقده هذه التنظيمات من قوى بشرية[٣] ترتبط السببية المحركة لنشوء الظاهرة الإرهابية إلى حد كبير بطبيعة الدولة لاسيما أن الضعف التقليدي العام في إفريقيا يتيح فرصا ملائمة للجماعات الإرهابية للعمل بحرية في دول القارة الإفريقية، على هذا الأساس فإن الضعف يشمل عجز الأجهزة الأمنية في أغلب دول إفريقيا عن التصدي بكفاءة للتهديدات الإرهابية ناهيك عن شيوع الفساد وانتشار الجريمة المنظمة يتيح للجماعات فرصا أكثر من أجل تنفيذ أهدافها وتحقيق غاياتها تعود معضلة الدولة الإفريقية إلى عدة اعتبارات بعضها يرتبط بالنشأة الاصطناعية للدولة الأفريقية خلال حقبة ما بعد الاستعمار وما يرتب على ذلك من أداء الأنظمة السياسية في إفريقيا الذي كانت ميزته الاستبداد السياسي وانتشار الفساد وسيطرة العسكري على السياسي مما عمق أزمة الاندماج الوطني وأزمة المشاركة السياسية والتنمية وتسبب في اندلاع الحروب الأهلية والانقلابات العسكرية في كثير من دول القارة، ومن الضروري هنا التمييز ما بين الإشكال المختلفة من معضلة الدولة في أفريقيا والتي تتباين بشدة من حيث الحدة

(١) جيلبرت خاديا جالا، شرق افريقيا الامن وارث الهشاشة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص١٨.

(٢) احمد امل، مصدر سابق، ص٢٩١.

(3) Adja Khadidiatou Faye, West Africa Must Confront its Foreign Terrorist Fighters (Pretoria: Institute for Security Studies, August.

والكثافة مما يجعلها تتباين أصلاً في علاقة كل شكل منها بالظاهرة الإرهابية[١] والإرهاب الدولي هو الشكل الثاني الذي يتخذه الإرهاب في القارة الإفريقية وهو الإرهاب ألنسقي أو الإرهاب العابر للحدود والإرهاب الذي تنطبق عليه عناصر الجريمة المنظمة أو الجريمة العابرة للحدود والقارات وقد عرفته اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للجريمة المنظمة العابرة للحدود عام ٢٠٠٠م والمعروفة باتفاقية (باليرمو)[*] حيث يمكن إدراج الإرهاب العابر للحدود ضمن الجرائم الدولية باعتبار أن هذه الجرائم حسب الاتفاقية هي التي ترتكب في دولة واحدة ولكن جزءا رئيسياً من الإعداد أو التخطيط و التوجيه أو السيطرة عليها يمكن قد تم في دولة أخرى وأبرز نماذج هذا الشكل هو ذلك الذي تقف وراء تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية التي تستلهم نموذجه، اذ دأبت القاعدة إلى استغلال حالة الفراغ السياسي وارتفاع معدلات الفقر والضعف التقليدي للدولة في أغلب أرجاء القارة الإفريقية، باعتبار وضعا مثاليا لتنفيذ العمليات الإرهابية دون أن تلقى أية مقاومة من جانب الحكومات الإفريقية التي تعجز قدراتها الوطنية عن منع تلك الجماعات الإرهابية من تنفيذ عملياتها أو الإمساك بمرتكبيها ولا يقتصر تحليل الإرهاب الدولي في أفريقيا على الهجمات التي وقعت على الأراضي الإفريقية فقط وإنما يجب التركيز أيضا على العمليات التي انطلقت من إفريقيا ضد مناطق أخرى أو جرى خلالها استغلال الأراضي الإفريقية بشكل أو بأخر في التخطيط وتنفيذ تلك الهجمات أو التي شارك فيها أفارقة أو أشخاص ذو أصول إفريقية في دول أخرى باعتبار أن هذه النوعية من الهجمات باتت تستحوذ على اهتمام متزايد في أدبيات الإرهاب وينظر إليها باعتبارها تشتمل على مكون إفريقي بالغ الأهمية[٢].

٢- تهريب الأسلحة غير الشرعية عبر الحدود في افريقيا:

يعد انتشار السلاح عامل مهم في زيادة حدة الصراعات حول الموارد وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القارة فضلا عن الانفلات الأمني وغياب هيبة الدولة واستشراء ظاهرة تهريب السلاح والنهب

(١) علي الذين هلال ونفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠، ص٢٥.

(*) باليرمو: مؤتمر سياسي انعقد في باليرمو –إيطاليا في ١٥/ديسمبر ٢٠٠٠ ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ٢٩/سبتمبر٢٠٠٣ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث تضمن ثلاثة بروتوكولات تستهدف منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو وبروتوكول مكافحة صنع الأجهزة النارية واجزائها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة ولابد ان تكون البلدان اطرافا في الاتفاقية نفسها قبل ان تصبح طرفا في أي من البروتوكولات.

(٢) احمد محمود إبراهيم، الارهاب الدولي في افريقيا بين الازمات الداخلية وتهديدات تنظيم القاعدة، مجلة كراسات استراتيجية، العدد الثامن عشر، ٢٠٠٨، ص٧.

المسلح[١] تحولت القارة الأفريقية في العقد الأخير إلى واحدة من أهم مناطق التجارة غير المشروعة للأسلحة في العالم بسبب الارتفاع الهائل في الطلب على السلاح في أفريقيا نتيجة تعدد بؤر الصراع في القارة وكثرة نشاط التنظيمات الإرهابية في اكثر من إقليم من أقاليم القارة على سبيل المثال أصبحت دول الساحل الافريقي من اهم أسواق تجارة الأسلحة غير الشرعية في العالم في ظل الصراعات التي تشهدها المنطقة في مالي والنيجر وبوركينا فاسو والكاميرون ونيجيريا وتشاد ودول جوار الساحل في الشمال خصوصا ليبيا بعد سقوط نظام القذافي وفي دول جواره الجنوبي في افريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية، كما تشير بعض التقديرات في حجم سوق الأسلحة في الساحل الافريقي الى مليون قطعة سلاح[٢] وفي الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٤، تضاعفت القيمة السنوية للواردات الأفريقية من الأسلحة الصغيرة المسجلة في قاعدة البيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية ثلاثة أضعاف تقريبا حيث زادت من ٨٢ مليون دولار إلى ٢٣٧ مليون دولار وتعد ذخيرة الأسلحة الصغيرة الفئة الأكبر من العتاد الذي يتم استيراده إلى القارة وشمال افريقيا وهي المنطقة التي تستورد معظم الأسلحة الصغيرة بمتوسط قدره ٦٢ مليون دولار امريكي سنويا خلال هذه الفترة يليها غرب افريقيا ٣٥ مليون دولار سنويا وجنوب افريقيا ٢٧ مليون دولار سنويا كما موضح في الجدول رقم (١) وتعد كل من جنوب افريقيا والسودان وساحل العاج والمغرب ومصر من اكبر الدول المستوردة للأسلحة الصغيرة في قارة افريقيا خلال الأعوام ما بين ٢٠٠١- ٢٠١٤م[٣].

جدول رقم (١) يوضح تدفق الأسلحة النارية الى قارة افريقيا

أجزاء القارة الافريقية	اعداد الأسلحة النارية بحيازة المدنيين	نسبة حيازة السلاح لكل ١٠٠ نسمة من المدنيين
اجمال افريقيا	٤٠٠٠٩٠٠٠	٣,٢
شرق افريقيا	٧٨٠٢٠٠٠	١,٩
وسط افريقيا	٤٩٨١٠٠٠	٣،١
شمال افريقيا	١٠٢٤١٠٠٠	٤,٤
جنوب افريقيا	٦٠١٢٠٠٠	٩،٤

(١) مصطفى التيجاني، خلفيات الصراع القبلي في دارفور، بحث منشور، مجلة دراسة المستقبل، الخرطوم، العدد الأول، المجلد١، ٢٠٠٥، ص١٦٠.

(2) Institutions in the Sahel", Security Assessment in North Africa Briefing Paper (Geneva: Small Arms Survey, June 2018), Pp. ٦-٥.

(٣) تقرير يناير ٢٠١٩، خارطة تدفقات الأسلحة النارية الصغيرة الى افريقيا، سويسرا، ٢٠١٩، ص٢٨.

غرب افريقيا	١٠٩٧٢٠٠٠	٢،٩

المصدر: تقرير نطاق الأسلحة، خارطة تدفقات الأسلحة الى افريقيا، سويسرا، ٢٠١٩، ص٣١

يعد الاتجار بالأسلحة عبر الحدود في أفريقيا أهم مصدر للأسلحة غير المشروعة في القارة وفي الواقع صنفت الغالبية العظمى من الدول الافريقية من الذين ردوا على هذا السؤال الاتجار عبر الحدود عن طريق البر باعتباره النوع الأبرز من تدفق الأسلحة غير المشروعة التي تؤثر على دولهم ويمكن أن يتراوح هذا الاتجار من قوافل مخصصة تحمل بشكل حصري الأسلحة والذخيرة بأعداد كبيرة إلى ما يسمى "تجارة النمل"، وهي ما يطلق على تجارة السلاح غير المشروع في القارة على الرغم من أن تجارة النمل تشير عموما إلى حركة الأسلحة الصغيرة على نطاق صغير والتي يتم تهريبها عبر الحدود بأعداد صغيرة عادة أقل من اثني عشر قطعة في كل مرة إلا أن الأثر التراكمي لعمليات النقل المتعددة من هذا النوع يمكن أن يكون له تأثير كبير ويمكن أن يؤدي أيضا إلى إذكاء الجريمة والنزاع[١].

تعد مسالة الاتجار بالسلاح غير المشروع الذي يتم تهريبه عبر الحدود في افريقيا يشكل عامل رئيسيا في معاناة المدنيين خلال النزاعات المسلحة وزيادة الخسائر في صفوف المدنيين العزل ونتيجة عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة أدى الى تضرر الكثير من دول القارة لذلك رأت هذه الدول ضرورة وضع معاهدة قوية تنفذ تنفيذا جيدا من اجل امنها الوطني وامن مجتمعاتها[٢] تختلف الأسلحة التي تتم المتاجرة بها في القارة من حيث نوعيتها ومنشأها من مختلف ارجاء العالم ويتم شراؤها بطرق غير مشروعة وهي تشمل أسلحة قديمة يتم إعادة تدويرها استخدمت في صراعات سابقة فضلا عن الأسلحة التي تم تغيير وجهتها مؤخرا من المخزونات الوطنية مثال على ذلك تدفقات المخزونات الليبية بعد عام ٢٠١١م كذلك ذخيرة البنادق التي تم تهريبها من الكاميرون الى جمهورية افريقيا الوسطى، يشير مصطلح تغيير وجهة المخزون الوطني الى فقدان الأسلحة والذخائر التي تخضع لسيطرة قوات الدفاع والامن في الدولة ويمكن ان تتخذ اشكال عديدة بما في ذلك السرقة من جانب الموظفين او من جهات خارجية من مرافق التخزين او اثناء العمليات القتالية وغالبا ما يتم تسهيلها بسبب ضعف الرقابة وتدني اجراء الامن الفعلي[٣] ويأتي استخدام التنظيمات الإرهابية في مناطق الساحل الافريقي للطائرات بدون طيار مكملاً لتطورات متلاحقة في مستوى تسليح الجماعات الإرهابية وبداية نشاطها في المنطقة وفق تقارير اللجنة الوطنية لجمع الأسلحة غير المشروعة ومكافحتها في النيجر، فقد تمكنت اللجنة

(١) تقرير يناير ٢٠١٩، مصدر سابق، ص٣٨.

(٢) معاهدة تجارة الأسلحة، جنيف، ٢٠١٧، ص٢.

(٣) معاهدة تجارة الأسلحة، جنيف، ٢٠١٧، ص٥٠.

من جمع نحو ٢٠٠٠ قطعة سلاح في الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ تضمنت ٩ صواريخ و ٦٦ لغماً وقذائف آر بي جي ومدافع رشاشة من عيارات مختلفة، عبرت الحدود الشمالية للبلاد قادمة من ليبيا بغرض إعادة توزيعها على الجماعات الإرهابية في كل من مالي ونيجيريا[١] كما يتم تدفق الأسلحة بشكل غير شرعي عبر الحدود في افريقيا التي تستخدمها الجماعات الإرهابية عبر مسارات التهريب تضمنت مدافع هاون بلجيكية الصنع من عيار ٦٠ملم وفرنسية الصنع من عيار ٨١ملم وصواريخ محمولة روسية الصنع واسلحة خفيفة سودانية حديثة الصنع تم توثيق استخدامها من قبل التنظيمات الإرهابية في الأعوام ٢٠١١و٢٠١٣و٢٠١٤م وفي ظل اضطراب الأوضاع في قارة افريقيا، من المتوقع استمرار تدفق الأسلحة غير المشروعة عبر الحدود بما فيها الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والخفيفة[١] لصالح التنظيمات الإرهابية في القارة السمراء وقد نشر موقع الكتروني على شبكة الانترنيت كشفت مصادر امنية مطلعة عن اخطر عمليات التهريب التي يستخدمها المهربون في تهريب الأسلحة الثقيلة والخفيفة والمخدرات من دول جنوب افريقيا ثم الى السودان عبر المعابر الجبلية جنوب البحر الأحمر ثم الى مصر ثم خارج الحدود مرة أخرى قالت المصادر ان هذه العمليات التي تتم عن طريق الحدود المصرية والسودانية هي عمليات تهريب للأسلحة الثقيلة والحبوب المخدرة وتجارة العبيد جميع تلك العمليات تتحكم بها منظمات دولية من دول قارة افريقيا[٢].

٣- الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر عبر الحدود في قارة افريقيا:

تأتي القارة الأفريقية في صدارة قارات العالم من حيث تدفقات المهاجرين العابرة للحدود داخل القارة، اذ لم تتجاوز نسبة المهاجرين غير الشرعيين في أفريقيا الذين تمكنوا من مغادرة القارة ٢٠%، بينما انتقل ٨٠% منهم عبر الحدود الدولية من دولة أفريقية لأخرى في حركة غالباً ما تظل داخل حدود الإقليم تعمل الدول الافريقية على إدارة حدودها لمنع القضايا المستجدة كالهجرة والاتجار بالبشر في إطار الالتزام بمبادئ حقوق الانسان وقد عملت الإدارات التنظيمية المسؤولة عن إدارة قضايا الحدود على مستوى القارة والاقليم وتستهدف استراتيجية الاتحاد الافريقي اكساب جميع الأطراف في مجال تبادل المعلومات والقدرات والاستخدام الفعال للموارد من اجل تحسين الية حوكمة الحدود[٢] هناك عوامل تضافرت لجعل الأشخاص

(١) سافانا دي تسييرس، قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة في النيجر، جنيف، ٢٠١٧، ص٨.

(٢) احمد امل، مصدر سابق، ص٣٠٢.

يلجؤون الى الهجرة أهمها ارتفاع مستويات الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة وعدم توفر فرص عمل فأصحت الهجرة غير النظامية استراتيجية للبقاء والبحث عن العيش الكريم[١].

يمكن للتدفقات الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين ان يؤثر سلبا على الامن والاستقرار على المستوى الوطني او الإقليمي اذ تشل او تحد من قدرات الدولة في إدارة حدودها والسيطرة عليها كما تعمل على خلق توترات في العلاقات الدولية او خوفا على امنها القومي من خلال التداخل بين الهجرة غير النظامية والنشاط الإرهابي وقد اوصى الاتحاد الافريقي على اهم التدابير الازمة من خلال تعزيز الجهد الوطني والدولي لمنع تنقل الأشخاص عبر الحدود لأغراض غير مشروعة[٢].

مازالت تواجه الدول الافريقية تحديات في إدارة هذه الظاهرة خاصة الهجرة غير النظامية وعجز غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي منع تسلل المهاجريين عبر الحدود وقد عملت على انشاء المركز الافريقي لعام ٢٠٢٢م حيث ان هذا المركز لم يرى النور بعد وبالتالي فهو في الوقت الحالي غير عملي حيث تم تعليق افتتاح مركز العمليات القاري في السودان لمكافحة الهجرة غير النظامية بسبب تعليق عضوية جمهورية السودان في الاتحاد الافريقي بسبب الأوضاع التي تمر بها البلاد ونزاعات وانقلابات حول السلطة التي زادت حدتها مما ادخل البلاد في حالة من عدم الاستقرار[٣] ازداد عدد المهاجرين خلال عام ٢٠٢٣م ولم ينخفض في شمال افريقيا ويعد السبب في ذلك عدم زيادة الرقابة الأمنية على الحدود وقد إشارة المصادر الى المهاجرين من مصر والسودان هم الأكثر تمثيلا بين أولئك القادمين الى شمال افريقيا كما موضح في الجدول رقم (٢) اعداد المهاجرين من بعض الدول الافريقية

الجدول رقم (٢) يوضح اعداد المهاجرين من بعض الدول الافريقية لسنة ٢٠٢٢م

الدولة	اعداد المهاجرين	نسبة المهاجرين
السودان	١٢٥٣٢٧	%١٨
جنوب السودان	٣٢٢١	%٠,٥

(١) مصطفى يونس أبو زيد، مشكلات الشباب فيروس الهجرة غير الشرعية، المكتب العربي للمعارف، ط١، القاهرة، ٢٠١٨، ص٨٨.

(٢) مفوضية الاتحاد الافريقي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، إطار سياسة الهجرة في افريقيا وخطة العمل، ط١، اديسا ابابا، ٢٠١٨، ص٥٥.

(٣) المركز القاري للعمليات لعمليات مكافحة الهجرة غير النظامية في السودان، الدورة العادية السادسة والثلاثون، اديسا ابابا، ٢٠٢٠، ص٧.

مصر	١٥٨٥٨٣	%٢٢
ارتيريا	٢٩٦٢	%٠,٤
تشاد	٨١٠٢٤	%١١
الصومال	١٦٦٧	%٠,٢

المصدر: عمل الباحث اعتمادا على المنظمة الدولية للهجرة في ليبيا، تقرير عن المهاجرين، طرابلس، ٢٠٢٣، ص٨.

تعيش القارة الافريقية في الوقت الراهن إحدى أكبر الأزمات والظواهر خطورة والتي استفحلت بشكل رهيب جدا، حيث شكلت الهجرة على عمومها والهجرة غير الشرعية بشكل خاص وما يرتبط بها ارتباطا وثيقا من شتى أنواع الجريمة المنظمة وتطور الشبكات الاجرامية العابرة للحدود أصبح حائل أمام تطور وازدهار الدول الافريقية، إذ أنها عوض استغلال إمكاناتها ومواردها في تطوير بنيتها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية فقد استنزفتها في مجابهة هذه الظواهر[١] واستنادا الى ميثاق الاتحاد الافريقي لتعزيز الجهود وتامين الحدود بين الدول الأفريقية من تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وتنوع الأنشطة الاجرامية والمنظمات الإرهابية كل هذه العوامل جعلت الاتحاد الافريقي واعضائه في حالة عدم الاستقرار والقلق المتزايد إزاء هذا الوضع الراهن وتنسيق الجهود بشأن قضايا الامن والدفاع بين دول القارة[٢].

٤- تهريب المعادن والسلع عبر الحدود في قارة افريقيا:

لقد أسفر ضعف الحدود الدولية الأفريقية عن فرض تحديات ملحة للأمن الاقتصادي لعدد كبير من دول القارة اذ تنتشر في مناطق الصراعات في القارة الأفريقية ظاهرة التعدين غير النظامي على يد قطاعات واسعة من الأطراف المحلية التي تستغل ضعف الدولة وغيابها عن العديد من المناطق التي تتمتع بثروات معدنية كبيرة، وينتشر نشاط التنقيب غير النظامي عن الذهب بصورة خاصة والذي يشكل مورد رزق السكان في افريقيا، وفي ظل الاحتياج الدائم لبيع الذهب والمعادن المستخرجة، تنشط شبكات التهريب عبر الحدود الأمر الذي يربطها بشبكات التهريب والجريمة المنظمة. هذه الكميات الكبيرة من المعادن لم تكن ليتم تهريبها من دون استغلال شبكات التهريب للضعف الشديد للحدود الأفريقية سواء الحدود البرية الفاصلة بين دول القارة أو الحدود

(١) فتحي عمروش وتوفيق قادري، المراكز الافريقية لإدارة الهجرة في اطار خطة الاتحاد الافريقي واقع وافاق، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحيى فارس، الجزائر، المجلد ١٠، العدد٢، ٢٠٢٤، ص٢٣١.

(٢) فتحي عمروش وتوفيق قادري، المصدر السابق، ص٢٢٧.

البحرية التي تفصل بين القارة الافريقية وقارات العالم الأخرى[١] ولقد قدر حجم المعادن المهربة من جمهورية الكونغو الديمقراطية عام ٢٠١٣م نحو سبعة الاف طن بقيمة تقدر بنحو ٣٠ مليون دولار عام ٢٠١٦م تم تقدير خسائر قارة افريقيا من تجارة الأسماك غير الشرعية بأكثر من ٢,٥مليار دولار وفي تهريب الاخشاب بلغت خسائر القارة ١٣ مليار دولار ويعد تهريب النفط اكبر خسائر القارة حيث تخسر ما يفوق قيمته ١٠٠ مليار دولار سنويا نتيجة عمليات تهريب النفط ويعد تهريب الخامات والسلع والمعادن من اهم مصادر تمويل الإرهاب العابر للحدود[٢].

يعد امن الدولة والامن الانساني متشابكان على طول الحدود فاذا كانت الحدود مخترقة ولا تؤدي وظيفتها في الفصل والمراقبة والحماية فان الاخطار التي تتعرض لها الدولة تأتي بشكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود وعمل الجماعات المسلحة الاجرامي وحركة البضائع غير المشروعة والخطرة او الامراض المعدية وحيث يتم اهمال الأراضي الحدودية يتم عزل السكان المحليين عن الدور التنظيمي للدولة وانفاذ القانون ومن ثم فهم لا يبقون على علاقات موثوقة مع سلطات انفاذ القانون، ولا يتعاونون معها في المسائل الأمنية بحيث لا تؤدي الحدود وظيفتها بوصفها نقاط لقاء وجسور فأنها قد تحرم السكان المحليين من سبل معيشتهم وفرصهم للوفاء بالالتزامات الاجتماعية وحيثما يؤدي انعدام الامن او انعدام التنمية الى حرمان المجتمعات المحلية من المنافع الاقتصادية والاجتماعية والحصول على الخدمات فيستعاض عن الأنشطة الاقتصادية المشروعة بأنشطة غير مشروعة [٣] ظلت شبكات الجريمة المنظمة تمارس نشاطاتها في قارة افريقيا عبر العديد من الممرات الحدودية بسبب غياب الرقابة الأمنية على الحدود ويمكن اعتبار طبيعة الدول في المجال الجغرافي ساعد الى حدا كبير في انتشار النشاطات الاجرامية عبر الحدود فالدولة نفسها هي التي تنتج او تساعد على خلق الطرق غير الشرعية بسبب ضعف اجهزتها القانونية والقضائية مما أدى الى انتشار ظاهرة الفساد والتهريب عبر الحدود بين الدول الافريقية بما فيها أجهزة السلطة كما ساعد تفاقم النزاعات الداخلية خاصة الاثنية الى شيوع حالة من الفوضى أجبرت الاف من السكان على اللجوء، مما ساعد على تنامي ظاهرة الهجرة ونشاط اعمال العصابات الاجرامية والتهريب طمعا للاستفادة من المداخل المالية لنشاطات التهريب يوجد اختراق كبير وواضح لنشاطات الجريمة المنظمة العابرة للحدود في مناطق افريقيا تساهم في توليد التجارة غير الرسمية وهو الامر الذي يساعد تغذية الشبكات العابرة للحدود سواء كانت محلية او إقليمية او دولية مما يجعل من الصعب حصرها في اتجاه

(١) احمد امل، مصدر سابق، ص٢٩٤.

(2) Sheila Khama, Illicit trade in natural resources in Africa Abidjan African Development Bank, the African Natural Resources Center, 2016, p. 5-7.

(٣) مسودة استراتيجية الاتحاد الافريقي بشأن حوكمة الحدود، الاتحاد الافريقي، اديسا ابابا، ٢٠١٧، ص١٦.

واحد فهي عادة رسمت خريطة جديدة للمناطق الجغرافية بحيث خلقت حدود لا تتطابق مع الحدود الوطنية وبالتالي تكون عرضة لمشكلات مستقبلا[١].

٥- تطور ظاهرة الجريمة المنظمة العابرة للحدود في قارة افريقيا:

انتشرت الجريمة المنظمة العابرة للحدود انتشارا كبيرا وملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية في إفريقيا عموما وهو ما شكل إحدى التحديات الرئيسية لدولها التي وجدت نفسها أمام جملة من التهديدات المضافة إلى استفحال النزاعات وعدم الاستقرار الذي عرفته غالبية الدول الافريقية[٢] لقد ساهمت التجارة الحرة ووسائل الاتصال السريعة تسهيل القيام بأنشطة مالية معقدة وغسل الأموال عبر الحدود الوطنية وأن ما يقدر مليون دولار من عوائد الجريمة يتم تحويله من خلال الأسواق المالية العالمية فضلا عما لهذه العمليات من تأثيرات سلبية على القطاعات الشرعية للمجتمع لأنها تعمد لإخفاء عائداتها المالية وتلجأ للتواجد بشكل مشروع ومعلن بغرض التمويه وتحقيق الفائدة من عمليات التهريب وتتغلغل في قلب المجتمع والتحول لمركز نفوذ مسيطر لها وتحقق مصالحها على حساب المجتمع وهناك علاقة وطيدة بين الجريمة المنظمة والفساد وما يدل على خطورة هذه العلاقة اعتراف الجميع بأن احد أهم الأهداف التي ينبغي أن توجه أي استراتيجية لمكافحة نفوذ الجريمة المنظمة يجب أن يتمثل في التحكم في الفساد وقطع صلات الجريمة المنظمة بالسلطات السياسية وسلطات العدالة الجنائية، لكون إفساد الموظفين والمسؤولين أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الجريمة المنظمة، إذ تعده استثمارا يزيد من فرص نجاحها ويقلل مخاطر كشفها[٣] تعد الجريمة المنظمة من اهم مظاهر الاجرام العابر للحدود نظرا لظهور وتطور اشكال جديدة للجريمة داخل دول افريقيا مثل تهريب المخدرات وتجارة البشر وتهريب السلاح الخفيف والمتوسط لقد كان لانتشار الجريمة المنظمة على الصعيد الدولي دورا هاما في تحريك الجهود الدولية وايجاد الية للتعاون بين الدول للحد من انتشارها[٤] ستحتاج دول القارة الى دعم المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي لاستدامة وبناء القدرة اللازمة لقاسم المعلومات واجراء التحقيقيات وانفاذ القانون وادرة الحدود وينبغي لهذا ان يتحلى بطريقة متوازية مع انشاء سبل بديلة ومستدامة لكسب العيش والتصدي للتحديات المتمثلة في الفقر

(١) عادل زقاغ وسفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد23، ٢٠١٦، ص١٥٨.

(٢) فريدة حموم ولسمر أسماء، جهود الاكواس لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب افريقيا، بحث منشور، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، ٢٠٢٠، ص١٢٥.

(٣) بن دلالي إبراهيم، الجريمة المنظمة دراسة حالة المخدرات في الجزائر من ٢٠٠٨-٢٠١٨م، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩، ص١٥.

(٤) فريدة حموم ولسمر أسماء، المصدر نفسه، ص١٢٦.

وانعدام الامن البشري والتخلف فضلا عن تعزيز عمليات السلام في المنطقة في مواجهة القضايا العابرة للحدود مستقبلا[١].

ثانياً: أثر التركيب الاثني والعرقي على مشكلات الحدود في افريقيا:

تعد النزاعات الحدودية الصداع في جبين قارة أفريقيا وخاصة أنه أمر واقع فرض عليها في حين تم تقسيم القارة دون الاعتبار للعوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية فولدت دول مشوهة وشعوب غير متجانسة وصراعات بين حكومات دول على شرائط حدودية ومن أبرز الصراعات والمشكلات الحدودية التي كانت قائمة في جنوب الصحراء، الصراع بين أثيوبيا والصومال على اقليم أوغادين والنزاع بين مالي وبوركينا فاسو على شريط من الارض، والنزاع بين نيجيريا والكاميرون حول منطقة باكاسي، والنزاع بين السودان ودول جواره وبالخصوص جنوب السودان فضلا عن نزاعها مع بعض أجزاءها كدارفور، ونزاع الحدود بين الصومال وأثيوبيا، كذلك النزاع بين الكونغو الديمقراطية وجوارها سواء بورندي، ورواندا والنزاع بين إريتريا وأثيوبيا الذي ما زالت تبعاته وأحداثه مستمرة إلى الآن وأدى ذلك النزاع إلى اندلاع الحرب بين الدولتين واضطر مجلس الأمن إلى تشكيل بعثة من الأمم المتحدة لحفظ السلام بين الدولتين، فضلا عن النزاعات الحدودية بين دول جنوب الصحراء وشمال الصحراء في أفريقيا، كالنزاع المصري السوداني على مثلث حلايب وشلاتين، والصراع بين المغرب وموريتانيا والصراع بين تشاد وليبيا على شريط أوزو وأخيرا ومن أبرز النزاعات على الساحة في جنوب الصحراء النزاع الأثيوبي والإريتري النزاع بين جيبوتي واريتريا، بإيجاز شديد النزاعات والمشاكل الحدودية أرهقت دول أفريقيا واستنزفت كثيرا من مواردها وهو ما مثل سقطة من ضمن سقطات وتحديات تواجهها المنطقة في هذه القارة[٢] ويمكن اعتبار التنوع الاثني العرقي والديني والقبلي والقومي الذي اقترن بتجاوز المحور الجغرافي (الحدود) يؤثر في قوة الدولة وتماسكها، وينعكس ذلك على سياستها الخارجية، ويعد من اهم العناصر البشرية المسببة للنزاعات الداخلية والخارجية وتكون أداة لتدخل الدول الكبرى[٣].

يلعب التنافر العرقي دورا كبيرا في اندلاع النزاعات العرقية وتتميز القارة الافريقية بالتنوع العرقي كما موضح في الجدول رقم (٣) الذي يوضح ابرز المجموعات العرقية في الدول الافريقية، عادة ما تمثل الدولة اغلبية المجموعة العرقية التي تستغل الموارد وتحتكر السلطة السياسية اما المجموعات العرقية الأخرى فهي

(١) تقرير مجلس الامن، السلام والامن في افريقيا، الجلسة ٦٧١٧، نيويورك، ٢٠١٢، ص٧.

(٢) السيد علي أبو فرحة، العوامل المؤثرة على وضع افريقيا في المؤشرات الدولية دراسة تحليلية، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، ٢٠٢١، ص٧٧.

(٣) نبهان زمبور السعدي، الابعاد الجيوسياسية للنزاعات في جمهورية السودان، بحث منشور، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة كركوك، كلية التربية، ٢٠٢٠، ص١٢٩.

مهمشة، وقد يكون النزاع العرقي عابر الحدود الدولة بسبب اللغة او التمثيل السياسي، او المحافظة على الهوية، او الحكم الذاتي وتقرير المصير، تعدد أسباب الصراع من دولة الى أخرى فعلى سبيل المثال في راوندا على وجهة التحديد اطراف النزاع العرقي بين قبائل الهوتو التي تشكل الأغلبية والتوتسي التي تمثل الأقلية التي ذهب ضحيتها نحو مليون شخص في غضون عام واحد، والنزاع العرقي له القدرة على العدوى والانتشار فالمجموعات العرقية التي تقطن في دول عديدة ومقسمة بحدود اصطناعية فان أي نزاع في دولة ما ينتقل الى دولة أخرى متجاوزا الحدود، وذلك عندما تكون المجموعات العرقية تعيش على مقربة من حدود الدولة التي تقطنها نفس المجموعة العرقية كنزاع (الباسكي في اسبانيا وفرنسا، والاكراد في العراق وتركيا) ولا شك ان اهم عنصر في انتشار النزاعات العرقية هو العامل الديني، وهو عامل مؤثر في انتشار وتجاوز الحدود[١] ويعود أيضا تفجير النزاعات الاثنية في القارة الافريقية الى النزاعات القبلية مثال على ذلك تهميش دور القبائل النيلية في منطقة الوادي الاخدودي حول مرتفعات بحيرة فكتوريا من قبل قبائل الباجندا المدعومة من الاستعمار البريطاني، فضلا عن التداخل القبلي في المناطق الحدودية بين الدول المتجاورة مما يجعلها مناطق صراعات مسلحة او أراضي جيدة لنشاط التنظيمات المتمردة[٢] تعرف افريقيا بموقعها الاستراتيجي الذي يشكل خمس الكرة الأرضية وبذلك تشكل مكانة هامة في العالم، تعرف العديد من النزاعات والتوترات التي ضربت استقرار القارة بسبب الحدود الموروثة عن الاستعمار الأوربي الذي سيطر على القارة وترك فيها كل مظاهر العنف ونشر فيها سياسة التميز الذي زاد فيها من وتيرة النزاعات العرقية وممارسة سياسة فرق تسد[٣].

جدول رقم (٣) يوضح أبرز المجموعات العرقية في قارة افريقيا

الدولة	أبرز المجموعات العرقية	اعداد المجموعات العرقية
جمهورية الكونغو	التوتسي	٢٥٠ مجموعة عرقية
نيجيريا	يوروبا	٢٥٠ مجموعة عرقية
تنزانيا	الفولا	١٣٠ مجموعة عرقية
تشاد	الهاوسا	١٠٠ مجموعة عرقية
اثيوبيا	الامهريون	٧٧ مجموعة عرقية

(١) مرابط رابح، المقاربة الجديدة لتحليل النزاعات العرقية، جامعة باتنة، بدون سنة، ص١٨٤.

(٢) احمد محمد علي، الصراعات في دول حوض النيل والتغلغل الأجنبي وأثره على الامن القومي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠١، ص١٢٠.

(٣) حدادي حسيبة، النزاعات العرقية في افريقيا دراسة حال نيجيريا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩، ص٤١.

كينيا	اورمو	٧٠ مجموعة عرقية

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على، حدادي حسيبة، النزاعات العرقية في افريقيا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩، ص٤٨.

كما تتعرض الجماعات العرقية او الاثنية الى إبادة بقصد التدمير الكلي او الجزئي للجماعة او ترحيلها من مناطقها ودفعها للعيش في أماكن أخرى داخل البلاد او خارجها ويمكن ان يتم الترحيل بواسطة النظام السياسي او تلجا بعض الحكومات استخدام سياسة الفصل العنصري التي تتبعها مع شعوبها لعزل جماعة عرقية او اثنية كما هو الحال في جنوب افريقيا اذ عزلت الحكومة الجماعات العرقية غير البيضاء وخاصة الافارقة، عادة ما تنتقل النزاعات العرقية عبر الحدود في قارة افريقيا وتعد كل من موزمبيق والسودان والصومال وراوندا وبورندي وليبيريا وانجولا من اكثر دول القارة افرازا للاجئين بسبب هذه النزاعات(١).

ثالثاً: أثر الموارد المائية على المشكلات الحدودية في افريقيا:

يتميز التصريف النهري في قارة افريقية بخصائص معينة نتيجة عدة عوامل من أهمها الموقع الجغرافي لقارة افريقية، اذ يقسم خط الاستواء القارة إلى نصفين يتخذ القسم الجنوبي منها شكل شبه جزيرة تتوغل في المسطحات المائية المحيطين الأطلسي والهندي مما أدي إلى غزارة أمطارها في القسم الجنوبي اما قسمها الشمالي عكس ذلك لوقوعه في ظل المطر، حيث تشغل الصحراء الكبرى معظم مساحته مما أدى الى قلة اعداد الأنهار وقصر اطوالها باستثناء نهر النيل الذي توجد منابعه الاستوائية وسط القارة، يختلف نهر النيل عن بقية أنهار العالم بأنه ينبع من الجنوب ويسير باتجاه الشمال ليصب في البحر المتوسط، ويبلغ إجمالي طوله حوالي (٦٦٧٠) كم وهو أطول أنهار افريقية، وتبلغ مساحة حوضه حوالي (٣،٣) مليون كم ليأتي في المركز الثاني بعد حوض الكنغو(٢)، ابرز الحروب والنزاعات الاتية والمستقبلية بسبب ندرة المياه او تجاوز بعض دول المنبع على الحصص المائية العابرة للحدود من خلال انشاء السدود والخزانات، ان مفهوم الامن المائي يرتبط بالأمن القومي بضرورة امتلاك إمكانيات مائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي كون المورد المائي يشكل نقطة مهمة في ساحة الامن القومي(٣)، ينذر هذا الوضع بحدوث أزمة مياه ستزداد حدة بمرور الزمن، إذا أخذنا في الاعتبار بأن كمية المياه العذبة محدودة وأن أغلبها تأتي من خزانات جوفية غير متجددة، وأن المصادر المتاحة اقتصادياً في

(١) شيماء محي الدين محمد، تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا، القاهرة، مكتب المعارف، ٢٠١٥، ص١٠٣.

(٢) شوقي السيد محمد دابي، جغرافية المياه العذبة، جامعة قناة السويس، كلية الآداب، ٢٠١٩، ص٤٩.

(٣) محمد عبد الغني سعود، الجغرافية السياسية المعاصرة، القاهرة، الانجلو المصرية، ٢٠٠٣، ص٥٠.

بعض الأحواض خاصة الشمالية إضافة إلى تدهور نوعية المياه بسبب التلوث الذي سيساهم في تقليص حجم المياه العذبة المتاحة، وأن الطلب على المياه يزداد باستمرار استجابة للنمو السكاني، وما يصاحبه من توسع عمراني متسارع وتوسع في الانشطة الزراعية والصناعية، هذا الوضع زاد من حدت الصراعات بين دول القارة حول الحصص المائية العابرة للحدود[١] لقد أصبحت المياه منفعة استراتيجية على الرغم من كفايتها على سطح الأرض فهي تتوزع بصورة غير متساوية، تعاني بعض المناطق نقص من المياه ويعود ذلك بصورة أساسية الى النمو السكاني، وتعد المياه من الموضوعات السياسية ومصدر للصراعات بين الدول وقد عانت القارة الافريقية من هذه الصراعات على الحصص المائية بين الدول المشتركة في الأنهار والاحواض عبر الحدود، وقد تطورت هذه الصراعات الى المواجهة العسكرية والتهديدات المتوترة بسبب أزمات المياه[٢] يعد الحديث عن الأنهار الدولية واشتراك العديد من الدول في مياهها يؤدي بالضرورة إلى الحديث عن احتمال وقوع اصطدامات ونزاعات بينها حول هذه المياه وحول تقسيمها، فمعظم دول المنبع إن لم نقل الكل والتي تنبع من أراضيها المياه العذبة تحاول أن تسيطر على أكبر قدر ممكن من المياه العذبة مثال على ذلك قيام اثيوبيا بإقامة سد النهضة على نهر النيل لحجز المياه العذبة على مصر والسودان، وتبحث بشتى الطرق عن كيفية تمكنها من تحويل كميات كبيرة من المياه وتخزينها إن استطاعت ذلك، وهذا من شأنه أن يسبب أضرار لدول المصب أو الدول التي يمر بها المجرى المائي، فهذا التصرف قد يصيبها بنقص حاد في كميات المياه العذبة الصالحة للشرب والزراعة والصناعة والاستهلاك البشري والخدمات الأخرى[٣]، مفهوم القوة المائية المهيمنة يوضح ابعاد هامة في النزاعات المحتملة حول الموارد المائية، الدول التي تملك مستودع مائي لضمان إدارة التحكم في الموارد المائية والتحرك كقائد لدول المشتركة في هذا المورد هذه الدول التي تهيمن على المياه يمكن ان تمارس سلطتها بالإكراه عن طريق التهديد بقطع المياه او التقليل من الحصص المائية للدول المصب، حوض النيل هو مثال واضح في قارة افريقيا لجيوبوليتيكيا المياه والقوة المائية المهيمنة تعود اول اتفاقية لتقاسم المياه في حوض النيل الى عام ١٩٢٩م ان تلتزم دول المنبع في تدفق النيل الأبيض والأزرق الى مصر والسودان ثم جاءت اتفاقية ١٩٥٩م الموقعة بين مصر والسودان بموجب هذا الاتفاق يقتسم البلدان تدفق النهر بمنح مصر ٥٥,٥كلم^{3} وبناء سد اسوان الذي بدأت اشغاله عام ١٩٦٠م وحضت السودان من التدفق ١٨,٥كلم^{3}.

(١) سلمان صالح الباروني، علاقة الموارد المائية بالأمن الغذائي في ليبيا، بحث منشور، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، مجلد ٢٥، العدد الثالث، ٢٠٢٠، ص٢٥.

(٢) صلاح محمد عبد الحميد، صراعات وحروب المياه، القاهرة، طيبة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١، ص٥١.

(٣) يزيد بوساق، الامن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل من سنة ١٩٩٠_ ٢٠٢٠، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٢٢، ص٤٥.

يعد حوض النيل من اهم الاحواض المائية في قارة افريقيا ويشترك في هذا الحوض عدد من الدول، المستجمع المائي للنيل يغطي حوالي ثلاثة مليون كلم٢ الجدول رقم (٤) يوضح حجم المورد المائي لدول المنبع اما دول المصب (مصر والسودان) الذي تعتمدان اعتمادا كليا على مياه هذا النهر، اعتبار قضية الماء اهم قضية تهدد الامن الوطني وحدود الدولة ويجب التحرك لإيجاد الحلول بشتى الطرق والوسائل لأنها قضية قد تؤدي الى النزاع والاصطدام بين الدول لذلك ستبقى قضية الأنهار العابرة للحدود محل خلاف بين الدول المتشاطئة مما ينذر بقيام حروب بين تلك الدول مستقبلا[١].

جدول رقم (٤) يوضح حجم المياه المتجددة في دول حوض النيل خلال سنة واحدة

الدولة	حجم المورد المائي السنوي
اثيوبيا	١٥٠ مليار م٣
السودان	٨٤ مليار م٣
جنوب السودان	٢٨ مليار م٣
اوغندا	٣٧ مليار م٣
تنزانيا	٥٤ مليار م٣
كينيا	٣٠ مليار م٣

المصدر، يزيد بوساق، الامن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٢٢، ص٧٣-٧٩

رابعاً: أثر وجود الموارد المعدنية في المناطق الحدودية في افريقيا:

تعد إفريقيا أغنى قارة من حيث كمية الموارد الطبيعية مثل النفط والنحاس والماس ولبوكسيت والليثيوم والذهب فضلا عن غابات الأخشاب الصلبة والفواكه الاستوائية، كما تمتلك إفريقيا أكبر احتياطيات المعادن الثمينة في العالم، وثلثي مجموع الأراضي الزراعية غير المستغلة في العالم توجد في إفريقيا، هذه الاحتياطيات من الثروات الطبيعية تسهم بشكل كبير في دعم اقتصاديات الدول الإفريقية، وتعزيز فرص النمو ودعم مؤشرات التنمية في القارة الأفريقية ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وعدد السكان[٢]، ومن أبرز الدول الأفريقية

(١) محمد جمال مختار، الاستراتيجية للجسمين المائيين حوض النيل والبحر الأحمر، اديس ابابا، ٢٠٢٤، ص١.

(٢) سماح خالد زهران، افريقيا إمكانيات وتحديات، بحث منشور، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٢١، ص١.

التي تتميز بثرواتها المعدنية كما موضح في الجدول رقم (٥) نوع المعادن المنتشرة في دول افريقيا التي أصبحت مسرحا للصراعات العالمية بين القوى الاقتصادية والعسكرية بهدف استغلال هذه المناطق الغنية بالثروات المعدنية فضلا عن تلك التي تقع في المناطق الحدودية اذ تزداد شدة التنافس والصراع بين الدول المتجاورة من اجل ثرواتها ومن ابرز هذه الثروات اليورانيوم الذي يمثل ثروة ضخمة متعددة الاستخدامات ومناجم الذهب وحقول النفط[١] عرفت افريقيا بانها ارض الخيرات والثروات الطبيعية والمعدنية بالإضافة الى خصوبة تربتها والمعادن الثمينة كالذهب والنفط واليورانيوم والحديد وغيرها من المعادن التي تشتهر فيها القارة الافريقية جعلها محط أطماع القوة الاستعمارية التي عملت على تقسيم افريقيا الى عدة مناطق دون مراعات شعوبها والانتماءات العرقية والقبلية كان الهدف منها نهب الثروات الطبيعية من خلال الصراعات الحدودية الناتجة من تقسيمات الاستعمار التي تزخر بها مناطق القارة الافريقية فظهرت النزاعات والمشكلات الحدودية وتوزيع الثروات بين الدول الافريقية بشكل لا مثل له[٢].

جدول رقم (٥) اهم الدول الافريقية ونوع المعادن التي تتواجد فيها

الدولة	المعادن
جنوب افريقيا	الذهب، الحديد، الماس، الفحم، الكروم
نيجيريا	النفط، الكولومبايت، الولفراميت، التانتاليت، القار، الحديد، اليورانيوم
الجزائر	الرصاص، الزنك، الزئبق الفوسفات
انغولا	الماس، الذهب، النفط
ليبيا	النفط، الملح، الحجر الجيري، الفوسفات
مصر	النحاس، الفضة، الزنك، البلاتين
غانا	الذهب، حديد، كولومبيات، المغنتيت، كوارتز، فلسبار، الحجر الجيري
جمهورية الكونغو الديمقراطية	ذهب، ماس، نحاس، كوبالت،
الغابون	المنجنيق، الحديد، الذهب، اليورانيوم
زمبابوي	بلاتيت، كروم، ذهب، فحم، ماس،

(١) ارض الذهب واليورانيوم جغرافية الصراعات العالمية على الكعكة الافريقية، موقع الوطن، منشور على الانترنيت، ٢٠٢٣، الصفحة الرئيسية.

(٢) مسارات تسوية النزاعات الحدودية في افريقيا، الندوة الوطنية الثالثة عشر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، ٢٠٢١، ص٢٦.

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على، محمد فايز فرحات، أكبر عشر دول منتجة للمعادن، العين الإخبارية، منشور على الانترنيت، ٢٠٢٣، الصفحة الرئيسية https://al-ain.com

تعد الدول الافريقية دول حديثة التكوين ورثت حدودها من أطراف خارجية وقوى استعمارية كان الهدف منها جعل المناطق الحدودية متنوعة التشكيلات القبلية والاثنية والسياسية والمذهبية فضلا عن تدنيها في المستوى التنموي، هذا التقسيم الهش يجعل دول القارة عرضة للمشكلات الحدودية بين الدول المتجاورة خاصة اذا كانت المناطق الحدودية غنية بالمعادن ومعظم الأبحاث اكدت ان القارة الافريقية تعد أحدى اغنى بقاع العالم في مواردها الطبيعية والمعدنية جعلتها محط انظار وجذب لنفوذ القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين والدول الاوربية وتركيا وإسرائيل وهذا التنافس أدى الى صراع خفي على اكبر قدر من النفوذ في القارة مثال على ذلك الاهتمام الأمريكي في مكافحة الإرهاب وبسط الامن في القارة والتدخل الصيني كقوة اقتصادية تنمي اقتصاد القارة[١] من ابرز محاور التنافس الدولي على القارة يدور حول النفط،اذ يوجد عدد كبير من الدول في افريقية منتجة للنفط ويبلغ احتياطي الدول الافريقية من النفط نحو ١٢٥مليار برميل ويتركز الاحتياطي الأكبر في ليبيا والسودان والجزائر ونيجيريا وانجولا والكونغو والجابون وتشاد واوغندا كما يتمتع النفط الافريقي بخصائص مميزة مثل قربه من أسواق الاستهلاك الامريكية والاوربية وجودة النوعية، خلقت هذه الخصائص قوى متنافسة لسيطرة على النفط في القارة وابرز هذه القوى الولايات المتحدة الامريكية واوروبا والصين وروسيا[٢] تعاني الدول الافريقية النفطية عدم الاستقرار مثل ليبيا والسودان ونيجيريا والجزائر تشهد بين فترة وأخرى اضطرابات وقلق امني بسبب التهميش والفساد والصراع على الموارد ابرز مثال على ذلك منطقة أبيي الحدودية بين شمال وجنوب السودان ومنطقة دلتا النيجر في نيجيريا حيث يزيد عمر هذان الصراعان حوالي نصف قرن دون وضع حلول حقيقية وقد نتج عن هذان الصراعان الاف الضحايا وملاين المشردين وخسائر مالية كبيرة طيلت هذه العقود[٣].

الاستنتاجات والتوصيات

(١) بوبصلة امينة، التنافس الدولي على الموارد نموذج منطقة الساحل والصحراء الافريقية، جامعة محمد بو قرة بومرداس، بحث منشور، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، مج٧، العدد واحد، ٢٠٢٤، ص٢١٧.

(٢) حنفي خالد على، النفط الافريقي بؤرة توتر جديدة لتنافس الدولي، بحث منشور، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، ٢٠٠٦، ص٨٨.

(٣) بو بصلة امينة، مصدر سابق، ص٢٢٤.

الاستنتاجات

١- توصل البحث الى ان الأسباب الرئيسة للمشكلات الحدودية التي تفصل الدول الافريقية هي ناتجة عن التقسيم الاستعماري لتلك الدول دون مراعات مصالحها ومصالح سكانها وتركيبتهم على الحدود بل راعت مصلحة المستعمر الأوربي في تقسيم الثروات والنفوذ

٢- استنتج البحث الثغرات الحدودية بين الدول الافريقية ناتجة عن هشاشة الدول وضعف الحكومات وضعف الهوية الوطنية والانتماء للأرض من قبل النخب الحاكمة

٣- انتشار الفقر وصعف دور الدول في تطور القطاعات المهمة فيها التي تحفظ كرامة المواطن مثل قطاع الزراعة والصناعة والتعدين وانعدام فرص العمل سببا في لجوء الكثير الى الاعمال غير الشرعية

٤- عدم وجود تعاون مشترك بين دول الجوار على تقسيم الموارد المائية التي تعد شريان الحياة وجعلها قضية ضغط من اجل الحصول على منافع وتنازلات مما تجعل الحدود بين دول الجوار مناطق متوترة وصدام عسكري أحيانا

٥- استنتج البحث ضعف حماية ومراقبة الحدود في دول افريقيا سبب ذلك تدفق اللاجئين وتفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية مما أدى الى انتشار ظواهر أكثر اجراما وهي ظاهرة عصابات الاتجار بالبشر والمخدرات التي أصبحت من السهل انخراط هؤلاء فيها لأسباب اقتصادية او قانونية تتعلق بالهجرة غير الشرعية

٦- كما استنتج البحث انتشار الأسلحة التي تعد أداة الجريمة في دول القارة الافريقية والتي يذهب ضحيتها غالبيتهم من المدنيين بسبب تدفقها عبر الحدود في افريقيا نتيجة سهولة نقلها عبر الدول والحد من انتشار هذه الظاهرة يجب على الدول تكثيف الدوريات العسكرية ووضع نقاط مراقبة مدعومة بأجهزة متطورة لكشف المهربين ومنع نشاط هذا التهريب

٧- انتشار الجماعات الإرهابية والمسلحة في المناطق الحدودية التي بعضها مدعومة من دول مجاورة تعمل على نهب وتهريب الثروات الوطنية فأن القضاء على هذه الجماعات من خلال التعاون الأمني والسياسي بين دول الجوار يساهم في تأمين الحدود والحفاظ على ثروات الدول

التوصيات

١- إقامة حوار بين الدول المتخاصمة على الحدود من اجل حل تلك المشكلات والوقوف على اهم أسبابها ومعالجتها بطرق فعالة

٢- التعاون بين الدول في مجال مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر العابر للحدود

٣- التوصل الى اتفاقيات بين الدول لحل المشكلات الحدودية وخاصة فيما تتعلق بمجال الموارد الطبيعية والموارد المائية

٤- تسيير الدوريات العسكرية المشتركة ووضع نقاط عسكرية مشتركة على طول الحدود بين الدول لمنع أي خروقات امنية او قانونية بين الدول

٥- تفعيل دور كافة السبل والطرق السلمية وجعلها ذات أهمية بالغة في تسوية النزاعات الحدودية خاصة الطرق السياسية والدبلوماسية

٦- تفعيل دور المنظمات الإقليمية واعطائها سلطة أكثر تحررا واستقلالية في تسوية النزاعات الحدودية والدولية

٧- إعادة ترسيم الحدود بين الدول الافريقية بشكل دقيق مع مراعات التداخل القبلي في المناطق الحدودية على طول خط الحدود بين الدول وجعلها مناطق امنة منزوعة السلاح

المصادر والمراجع

المصادر العربية

١- إبراهيم، بن دلالي، الجريمة المنظمة دراسة حالة المخدرات في الجزائر من ٢٠٠٨-٢٠١٨م، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩.

٢- إبراهيم، شادي، الحدود البينية والصراعات في افريقيا الجذور والظواهر، ٢٠٢٣، منشور على الرابط https://aljazeera.net/amp/news/

٣- أبو زيد، مصطفى يونس، مشكلات الشباب فيروس الهجرة غير الشرعية، المكتب العربي للمعارف، ط١، القاهرة، ٢٠١٨.

٤- أبو فرحة، السيد علي، العوامل المؤثرة على وضع افريقيا في المؤشرات الدولية دراسة تحليلية، جامعة بني سويف، كلية السياسة والاقتصاد، ٢٠٢١.

٥- ارض الذهب واليورانيوم جغرافية الصراعات العالمية على الكعكة الافريقية، موقع الوطن، منشور على الانترنيت، ٢٠٢٣.

٦- امينة، بوبصلة، التنافس الدولي على الموارد نموذج منطقة الساحل والصحراء الافريقية، جامعة محمد بو قرة بومرداس، بحث منشور، مجلة أكاديميا للدراسات السياسية، مج٧، العدد واحد، ٢٠٢٤.

٧- الباروني، سلمان صالح، علاقة الموارد المائية بالأمن الغذائي في ليبيا، بحث منشور، المجلة الليبية للعلوم الزراعية، مجلد ٢٥، العدد الثالث، ٢٠٢٠.

٨- بوساق، يزيد، الامن المائي المصري في ظل الصراع حول المياه في حوض النيل من سنة ١٩٩٠_ ٢٠٢٠، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٢٢.

٩- تقرير مجلس الامن، السلام والامن في افريقيا، الجلسة ٦٧١٧، نيويورك، ٢٠١٢.

١٠- التيجاني، مصطفى، خلفيات الصراع القبلي في دارفور، بحث منشور، مجلة دراسة المستقبل، الخرطوم، العدد الأول، المجلد١، ٢٠٠٥.

١١- جالا، جيلبرت خاديا، شرق افريقيا الامن وارث الهشاشة، مركز الامارات للدراسات والبحوث.

١٢- حسن، اسماء، تأثيرات النزاعات الحدودية في افريقيا على الامن القومي الإقليمي، تقرير وحدة الدراسات الافريقية، مركز شاف لتحليل الازمات والدراسات المستقبلية، ٢٠٢٤.

١٣- حسيبة، حدادي، النزاعات العرقية في افريقيا دراسة حال نيجيريا، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٩.

١٤- حسين، نعمة علي، مشكلة الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية القانون، ١٩٨٤.

١٥- حموم، فريدة ولسمر أسماء، جهود الاكواس لمكافحة الجريمة المنظمة في غرب افريقيا، بحث منشور، جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر، ٢٠٢٠.

١٦-دابي، شوقي السيد محمد، جغرافية المياه العذبة، جامعة قناة السويس، كلية الآداب، ٢٠١٩.

١٧-رابح، مرابط، المقاربة الجديدة لتحليل النزاعات العرقية، جامعة باتنة، بدون سنة.

١٨-رمضان، شريف عبد الحميد حسن، الإرهاب الدولي أسبابه وطرق مكافحته في القانون الدولي والفقه الإسلامي دراسة مقارنة، بحث منشور، مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا، العدد ٣١، مج٣، ٢٠١٦.

١٩-زقاغ، عادل وسفيان منصوري، واقع الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الافريقي، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد٢٣، ٢٠١٦.

٢٠-زكريا، محمود ومحمود إبراهيم، مكافحة الإرهاب العابر للحدود في افريقيا، مركز فاروس للاستشارة والدراسات الاستراتيجية، منشور على الانترنيت، ٢٠٢١.

٢١-زهران، سماح خالد، افريقيا إمكانيات وتحديات، بحث منشور، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٢١.

٢٢-سافانا، دي تسييرس، قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة في النيجر، جنيف، ٢٠١٧.

٢٣-السعدي، نبهان زمبور، الابعاد الجيوسياسية للنزاعات في جمهورية السودان، بحث منشور، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة كركوك، كلية التربية، ٢٠٢٠.

٢٤-سعود، محمد عبد الغني، الجغرافية السياسية المعاصرة، القاهرة، الانجلو المصرية، ٢٠٠٣.

٢٥-عبد الحميد، صلاح محمد، صراعات وحروب المياه، القاهرة، طيبة للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١.

٢٦-عبد الصمد، نهاد احمد، الإرهاب وتحديات التنمية المستدامة في منطقة القرن الافريقي، مقال سياسي واقتصادي.

٢٧-علي، احمد محمد، الصراعات في دول حوض النيل والتغلغل الأجنبي واثره على الامن القومي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠١.

٢٨-علي، حنفي خالد، النفط الافريقي بؤرة توتر جديدة لتنافس الدولي، بحث منشور، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤، ٢٠٠٦.

٢٩-عمروش، فتحي وتوفيق قادري، المراكز الافريقية لإدارة الهجرة في إطار خطة الاتحاد الافريقي واقع وافاق، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحيى فارس، الجزائر، المجلد ١٠، العدد٢، ٢٠٢٤.

٣٠-الغزالي، إسماعيل، الإرهاب والقانون الدولي، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٠.

٣١-مجلة السياسة والاقتصاد، ٢٠١٩، منشور على الانترنيت، https://jocu.journals.ekb.eg/artic.

٣٢-محمد، شيماء محي الدين، تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا، القاهرة، مكتب المعارف، ٢٠١٥.

٣٣-مختار، محمد جمال، الاستراتيجية للجسمين المائيين حوض النيل والبحر الأحمر، اديس ابابا، ٢٠٢٤.

٣٤-المركز القاري للعمليات لعمليات مكافحة الهجرة غير النظامية في السودان، الدورة العادية السادسة والثلاثون، اديسا ابابا، ٢٠٢٠.

٣٥-مسارات تسوية النزاعات الحدودية في افريقيا، الندوة الوطنية الثالثة عشر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، ٢٠٢١.

٣٦-مسودة استراتيجية الاتحاد الافريقي بشأن حوكمة الحدود، الاتحاد الافريقي، اديسا ابابا، ٢٠١٧.

٣٧-مطر، عصام عبد الفتاح عبد السميع، الجريمة الإرهابية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٣٨-مفوضية الاتحاد الافريقي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، إطار سياسة الهجرة في افريقيا وخطة العمل، ط١، اديسا ابابا، ٢٠١٨.

٣٩-مؤتمر الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربي واليمن، نيويورك، ٢٠٠٩.

٤٠-هلال، علي الذين ونفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

المصادر الأجنبية

1-A. C. McEwen, Imernational Boundaries of Fast Africa (OxfordClarendon, 1971) Christopher Clapham, "Boundary and Temitory in the Horn of Africa, in African Boundaries: Borriers, Conduits, and Oppornmiries, edited by Paul Nugent and A. 1. Asiwaju (London: Pinter, 1996), pp. 237

2- Lionel Cliffe, "Regional Dimensions of Conflict in theThird World

Quarterly 20, no.1 (1999): 89-111 Horn of Afric

3- (Adja Khadidiatou Faye, West Africa Must Confront its Foreign Terrorist Fighters

(Pretoria: Institute for Security Studies, August

4- Institutions in the Sahel", Security Assessment in North Africa Briefing Paper (Geneva: Small Arms Survey, June ٢٠١٨)، Pp. ٦-٥

5- Sheila Khama, Illicit trade in natural resources in Africa Abidjan African Development Bank, the African Natural Resources Center, 2016, p. 5-7